



Munich Personal RePEc Archive

**The role of public spending policy in
activating economic diversification - The
economy of the United Arab Emirates as
a model -**

Meriem, ZEGHACHOU and Mohammed, DEHANE

University of Constantine2

December 2017

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/91896/>

MPRA Paper No. 91896, posted 02 Feb 2019 14:47 UTC

دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي

– اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً –

مريم زغاشو، جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري-

meriemzghachou@yahoo.fr

د. محمد دهان، جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري-

mohammed.dehane@univ-constantine2.dz

الملخص:

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة، جعلت التنوع الاقتصادي مطلب وضرورة لعدد الدول سيما أحادية الاقتصاد منها، في هذا السياق تنامي وتزايد دور الدولة في إرساء معالمه معتمدة في ذلك على سياستها الإنفاقية التي تعد الخيار الاستراتيجي في ذلك، لما تسهم به من تكييف للنشاط الإنتاجي ليس بغرض تلبية الاحتياجات المحلية وحسب، بل ولضمان زيادة القدرة التنافسية في التجارة الدولية من خلال ترقية وتنويع صادراتها، معتمدة في سبيل ذلك ما تحويه من نفقات كانت استثمارية اجتماعية أو حتى عسكرية، وما تقدمه من امتيازات ضريبية وإعانات تستهدف المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. وكمثال على ذلك نستعرض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التنوع الاقتصادي، والذي يعد نموذجاً ناجحاً يمكن للدول النفطية الاستفادة منه.

الكلمات المفتاحية: تنوع الاقتصاد، تنوع الإنتاج، تنوع الواردات، الإنفاق العام، سياسة الإنفاق العام، التنوع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة.

Abstract:

In recent decades, the global economy has undergone profound transformations, which have made economic diversification a necessity and requirement for many countries, especially the mono-economic countries. In this context, the role of the State is growing and increase to laying the foundations for such diversification depending on its policy of expenditure, which is a strategic option, in contributing to the adaptation of productive activity not only to meet domestic needs but also to ensure greater competitiveness in international trade through the promotion and diversification of their exports, depending on what it contains of social or even military investment expenditures on the one hand, and their tax concessions and subsidies aimed at domestic and foreign investors alike on the other. As an example, we review the experience of the United Arab Emirates in economic diversification, which is a successful model that oil countries can benefit from.

Key words: Economic diversity, Diversity of production, Diversity of imports, public expenses, Public expenditure policy, Economic diversification UAE.

مقدمة:

إن التغير المستمر الذي يمر به الاقتصاد العالمي عموماً والاقتصاديات أحادية المورد على وجه التحديد، أدى إلى بروز توجهات حديثة في مجال الإنتاج والتصدير، وهذا في إطار ما يعرف بالتنوع الاقتصادي الذي يعد عملية معقدة يتطلب إنجازها توفر البيئة الملائمة.

في هذا السياق برزت الأهمية المتزايدة للإنفاق العام، لما يوفره من محفزات تشجع أساساً على الاستثمار كان عاماً أو خاصاً محلياً أم أجنبياً وذلك في شتى القطاعات المكونة للاقتصاد، وأضحت بذلك سياسة الإنفاق العام نقطة جوهرية يمكن الرهان عليها كمدخل استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي.

من هنا نتجلى لنا الإشكالية المراد معالجتها من خلال هذه الورقة البحثية، والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

كيف تساهم سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي؟ وكيف نجحت دولة الإمارات العربية في ذلك؟

وهو ما سنحاول الإلمام به من خلال التعرض للنقاط الأساسية التالية:

- ماهية الإنفاق العام
- سياسة الإنفاق العام
- مدخل أساسي في التنوع الاقتصادي
- مساهمة سياسة الإنفاق العام في إرساء معالم التنوع الاقتصادي
- تجربة الإمارات المتحد العربية في التنوع الاقتصادي

أولاً: ماهية الإنفاق العام

وإن توحدت الرؤى الاقتصادية حول تحديد مفهوم النفقات العامة، إلا أنه هناك جدل كبير حول تقسيماتها وما يقف من أسباب وراء التزايد الكبير لها على المستوى العالمي.

1. تعريف النفقة العامة: تعرف النفقة العامة على أنها "مجموع المبالغ النقدية التي يتولى إنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة"¹، كما تعرف على أنها "مبلغ نقدي يتولى إنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة"²، وجاء بأن النفقة هي "مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة وذلك لإشباع حاجة عامة"³، وعرفت النفقة العامة كذلك بأنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"⁴، فالنفقة "كم قابل للقياس النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة"⁵.

بناء على ما سبق يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يخرج من ذمة مالية الدولة أو أحد الهيئات المكونة لها بقصد إشباع حاجة عامة.

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن النفقة العامة تتضمن ثلاث أركان أساسية: فهي مبلغ نقدي، تصدر عن الدولة أو أحد ممثليها، وتهدف لتلبية حاجة عامة.

2. تقسيمات النفقات العامة: لقد تزايدت النفقات العامة بتزايد نشاط الدولة، فتعددت بذلك تقسيماتها، إلا أنها اتفقت جميعاً في تبويبها أساسيين أحدهما اقتصادي والآخر وضعي.

1.2. التقسيم الاقتصادي: تنقسم النفقات العامة وفقاً لهذا الاتجاه لعدة أصناف تبعاً للمعايير المأخوذ بها:

- **حسب الآثار التي تخلفها:** وتنقسم النفقات وفقه لنفقات حقيقية ونفقات تحويلية: والمعيار الأساسي للفرقة بينها هو وجود أو عدم وجود مقابل للنفقة، أو وجود أثر على الدخل القومي من عدمه، فالطريقة المثلى لتقسيم النفقات هي التي تنطلق من

الأثار التي تخلفها،⁶ ففي حالة وجود مقابل تعتبر النفقة حقيقية وفي خلاف ذلك تعد تحويلية. فالنفقات الحقيقية تصرف بهدف الحصول على سلع وخدمات منتجة،⁷ أما النفقات التحويلية فهي النفقات التي يتم من خلالها نقل جزء من الدخل القومي من قطاع لآخر أو من فئة لأخرى. وتنقسم النفقات التحويلية بدورها لثلاث أصناف: تحويلية اقتصادية، تحويلية اجتماعية ونفقات تحويلية مالية.

- **حسب دورية النفقة:** ونميز وفقا لهذا المعيار بين النفقات العادية (الدورية) وهي التي تتكرر بصفة منتظمة في الميزانية السنوية، وأخرى غير عادية وهي التي لا تظهر إلا في فترات متباعدة وغير منتظمة.

- **حسب طبيعة النفقة:** وتنقسم وفق ذلك النفقات لرأسمالية وجارية.

- **حسب أغراضها:** تسعى الدولة من وراء العملية الإنفاقية لتحقيق جملة من الأهداف كانت إدارية، اقتصادية، اجتماعية، مالية أم عسكرية، وتبعاً لذلك نجد الأصناف التالية للنفقات والموجهة لتغطية كل هدف:⁸ النفقات الإدارية، والنفقات الاجتماعية، والنفقات الاقتصادية وأخيراً النفقات العسكرية.

2.2. التقسيم الوضعي: ويضم ثلاثة تقسيمات أساسية هي:

- **التقسيم الإداري:** يعد من أقدم التقسيمات، إذ انتهجت المدرسة الكلاسيكية، وتسد فيه النفقة للجهة التي تولت عملية الإنفاق، وبتعبير أدق تقسم النفقات حسب الوحدات الإدارية والوزارات المكونة لها.

- **التقسيم الوظيفي:** يتماشى هذا التقسيم والفكر المالي المعاصر، ويستند في تقسيم النفقات وفق هذا المدخل لنوع الوظائف أو الخدمة التي تؤديها الدولة بغض النظر عن الجهة التي تتولاها.

- **التقسيم الاقتصادي:** يعتمد من خلال هذا التقسيم للدمج بين التقسيمين الإداري والوظيفي، حيث تقسم النفقات حسب الوظائف المغطاة لتنسب بعدها للوزارة التابعة لها.

3.2. تقسيمات النفقات العامة في الجزائر: قسم المشرع الجزائري النفقات العامة لقسمين: نفقات التسيير ونفقات الاستثمار، ونوجزهما عرضاً في النقاط التالية:⁹

- **نفقات التسيير:** هي النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة، ولا تساهم في خلق أية قيمة إضافية للاقتصاد الوطني.

- **نفقات الاستثمار:** وتتمثل في الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة وفقاً للمخطط الإنمائي السنوي والموجهة لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة.

3. ظاهرة تزايد النفقات العامة: إن متابعة تطور حجم الإنفاق العام لمعظم دول العالم يبين أنها في تزايد مستمر منذ القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، ويعد الاقتصادي الألماني (A. wagner) أحد رواد مفسري هذه الظاهرة، حيث يرى أن تطور النفقات العامة هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول، وهو ما أصبح يصطلح عليه في الأدبيات الاقتصادية بقانون فاقنر (loi de wagner)، والذي ينص على أنه إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي فذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، وهذا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي.¹⁰

وعموماً، يمكن تفسير تزايد النفقات العمومية لأسباب تمايزت بين ظاهرية وحقيقية، كما يلي:

- **الأسباب الظاهرية:** هي تلك الأسباب التي تخلف زيادة رقمية في النفقات ولا تقابلها زيادة كمية في السلع والخدمات المستخدمة لإشباع حاجيات الأفراد، ولا زيادة في عدد المستفيدين منها. وتتحصر هذه الأسباب في: انخفاض قيمة النقد، تغير الطرق الحسابية المستعملة في تحضير الميزانية،¹¹ زيادة عدد السكان أو مساحة الدولة.

- **الأسباب الحقيقية:** وهي الأسباب التي تؤدي لزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، وتتمثل في: تطور مفهوم المالية العامة، أسباب سياسية، أسباب اقتصادية واجتماعية، وأخرى عسكرية.

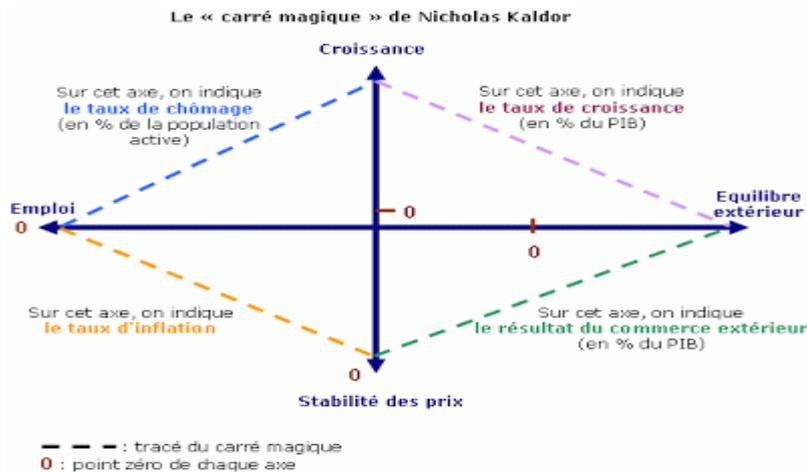
ثانيا: سياسة الإنفاق العام

إن الحديث عن سياسة الإنفاق العام يجرنا حتما إلى الحديث عن موضوع دور الدولة في الاقتصاد، وتاريخ الفكر الاقتصادي الحديث يرشدنا إلى أن المدرسة الكلاسيكية لا تسمح إلا بدور صغير للدولة في النشاط الاقتصادي ويصطلح عليها اسم "الدولة الحارسة" (العدل والأمن والدفاع والأشغال العمومية الكبرى)، في حين أن المدرسة الكينزية تسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لاسيما في فترة الأزمات وتصلح عليها اسم الدولة المتدخلة، أما بالنسبة للمدرسة الاشتراكية فالدولة هي المتدخل الأساسي في النشاط الاقتصادي ويصطلح عليها "الدولة المنتجة". وعليه فبحسب نوع الدولة يكون لسياسة الإنفاق العام دور من عدمه، والذي يمكن أن يمتد من الحيادية المطلقة إلى التدخل المطلق، وهذا ما ينعكس على السياسة المالية للدولة.

1. سياسة الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية: تعرف السياسة المالية: "بأنها مجموعة القرارات التي يترتب عليها تحديد طريقة ونمط استخدام مختلف العناصر المالية وتوجيهها والتنسيق بينها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك في نفس الوقت الذي تقوم فيه هذه العناصر بوظائفها الأساسية"¹²، وهناك من يعرفها باختصار على أنها "مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة"¹³، أو هي "السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة، واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج"¹⁴. مما سبق يمكن القول إن السياسة المالية من أدوات السياسة الاقتصادية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن تلخيصها في العناصر العامة الآتية: تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق التنمية الاقتصادية، تحقيق التوظيف الكامل وتوزيع الدخل، أو في الأهداف النهائية الأربعة ضمن ما يعرف بالمربع السحري لـ (Kaldor)¹⁵ والتي تتمثل في :

- تحقيق النمو الاقتصادي؛
- تحقيق التشغيل الكامل (مكافحة البطالة)؛
- الاستقرار في المستوى العام للأسعار (مكافحة التضخم)؛
- تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).

المخطط 01: المربع السحري (Kaldor)



Source: [http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/carre-magique-](http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/carre-magique-kaldor.html#MMEgVw41buuOvvTu.99)

[kaldor.html#MMEgVw41buuOvvTu.99](http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/carre-magique-kaldor.html#MMEgVw41buuOvvTu.99)

وتستخدم السياسة المالية لتحقيق تلك الأهداف ثلاث أدوات أساسية هي: السياسة الجبائية، سياسة التمويل بالعجز وسياسة الإنفاق العام، ولكل منها تأثيراتها الاقتصادية الخاصة.

2. الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام: يرى كينز وأتباعه أن سياسة الإنفاق العام تساهم في التأثير على الطلب الكلي والذي يتمثل في تلك المبالغ المتوقع إنفاقها للأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية، أي أن سياسة الإنفاق العام تؤثر على الطلب الاستهلاكي للأفراد بالزيادة أو بالنقصان، سواء على شكل أجور أو منح ومعاشات أو من خلال دعم أسعار السلع والخدمات، كما أنها تؤثر على الطلب الاستثماري إما بإقامة مشاريع استثمارية عمومية مباشرة أو من خلال تقديم تحفيزات للقطاع البنكي من أجل تخفيض سعر الفائدة أو تقديم معدلات ضرائب تحفيزية للقطاع الخاص للاستثمار وهو ما يصطلح عليه "الإنفاق الجبائي" وهو شكل من أشكال الإنفاق العام غير المباشر، وبحسب التحليل الكينزي فإن تأثير سياسة الإنفاق العام على الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري تنعكس على الإنتاج، وهذا ما سيؤثر على الناتج القومي (معدل النمو الاقتصادي) ومن ثمة على الاستخدام (معدل البطالة) انظر المخطط أسفله.¹⁶

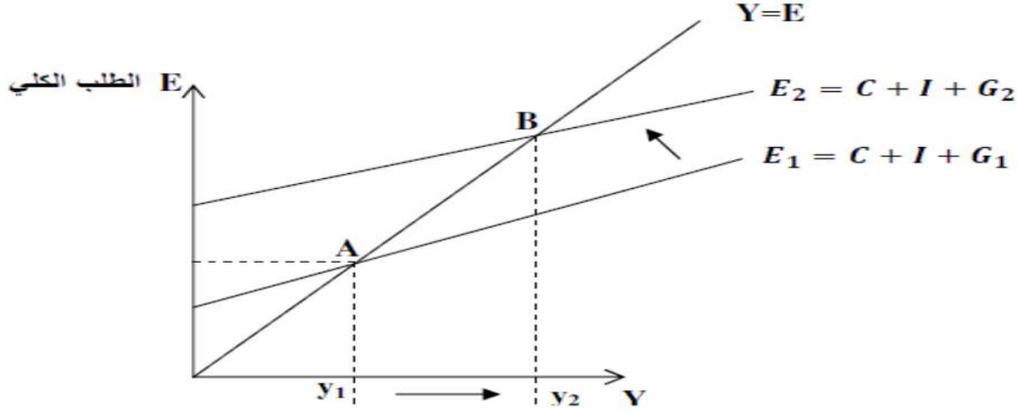
مخطط 02: مخطط آلية انتقال أثر سياسة الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي حسب الفكر الكينزي



المصدر: من إعداد الباحثين

ولتوضيح ذلك نأخذ كمثال تأثير سياسة الإنفاق العام على الدخل بحسب الفكر الكينزي كما يمثله المخطط أسفله، فإذا اعتبرنا أنه في اللحظة الزمنية (t_1) كان لدينا الطلب الكلي لاقتصاد ما (E_1) والذي يعبر عن مجموع الاستهلاك (C) والاستثمار (I) والإنفاق العام الأولي (G_1) ، فإن الدخل التوازني (Y_1) المعبر عنه بتقاطع العرض الكلي بالخط 45° عند النقطة (A). لكن في اللحظة الزمنية (t_2) عند زيادة الإنفاق العام كأداة توسعية لسياسة الإنفاق العام ليصبح (G_2) وبالإبقاء على مستوى الاستهلاك ومستوى الاستثمار بدون تغيير فإن خط الطلب الكلي تحدث له إزاحة نحو الأعلى بفعل زيادة الإنفاق العام، وبإسقاط ذلك على خط العرض الكلي يصبح مستوى الدخل التوازني الجديد (Y_2) عند النقطة (B)، والملاحظ أن الزيادة في الدخل الكلي أكبر من الزيادة في الإنفاق العام، وهو ما يعرف بآثر "مضاعف الإنفاق العام الحكومي".

مخطط 03: مخطط تأثير سياسة الإنفاق العام التوسعي على الدخل



Source : Gregory Mankiw: government purchases and real interest rates, journal of political economy , vol95 n°2, April 1987, p311.

وتجدر الإشارة هنا أن النظريات الحديثة للنمو الداخلي تولي هي الأخرى أهمية لسياسة الإنفاق العام من خلال إبرازها لأهمية الإنفاق العام في النمو الاقتصادي، وبخاصة نظرية (R. Lucas) فيما يخص الاستثمار العمومي في الرأسمال البشري وأهميته في النمو الاقتصادي، ونظرية (R. Barro) فيما يخص الاستثمار العمومي في البنى التحتية والبحوث الأساسية، ونظرية (P. Romer) فيما يخص الاستثمار العمومي في البحث والتطوير والإبداع والتكنولوجيا¹⁷. وعموماً يمكن حصر الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام في آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة على النحو الآتي:

- الآثار الاقتصادية المباشرة:

- تساهم سياسة الإنفاق العام في التأثير على الناتج القومي؛
- تساهم سياسة الإنفاق العام في التأثير على الاستهلاك؛
- تساهم سياسة الإنفاق العام في التأثير على إعادة توزيع الدخل؛
- تساهم سياسة الإنفاق العام في التأثير على الأسعار؛
- تساهم سياسة الإنفاق العام في التأثير على التشغيل؛

- الآثار الاقتصادية غير المباشرة:

- أثر المضاعف؛
- اثر المعجل؛

ثالثاً: مدخل أساسي في التنوع الاقتصادي

يكتسي موضوع التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة في الأدبيات الاقتصادية منذ منتصف القرن الماضي، وتزداد أهميته بالنسبة للدول النفطية التي تعاني من تشوهات هيكل اقتصادها باعتمادها على المورد الوحيد في الدخل، وارتباط هذا الأخير بأسعار الأسواق العالمية لهذا المنتج الطبيعي وما يمكن أن ينجر عن ذلك عند تراجع أسعاره. مما يجعل التنوع الاقتصادي حتمية لا غنى عنها.

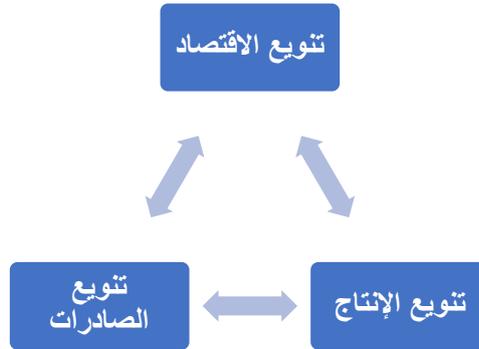
1. مفهوم التنوع الاقتصادي:

تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالتنوع الاقتصادي بتعدد الزوايا التي ينظر لهذه العملية منها، فهناك من يعرف التنوع الاقتصادي على أنه "عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل

الطويل"¹⁸. إن التنوع الاقتصادي بهذا المفهوم هو عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية كانت سلعية أم خدمية في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يحد من مخاطر هيمنة السلعة الوحيدة في الاقتصاد. كما يدل على تحويل الهيكل الاقتصادي مع تنويع السلع الأساسية والمواد المصنعة والخدمات الأخرى، بما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، تحقيق الاكتفاء الذاتي، تقليص معدلات البطالة، والحفاظ على استقرار عائدات الصادرات وزيادته.¹⁹ وهناك من يعرف التنوع الاقتصادي على أنه "العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصاً إذا كان ربيعياً"²⁰. فالتنوع عامة يدل على أنه يتوجب على الدولة أن تنتج لتصدر قائمة واسعة من السلع والخدمات.²¹ أي أن التنوع الاقتصادي في شكله الواسع يتضمن:

- **تنويع الإنتاج:** وذلك من خلال المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، غير أن تنويع الإنتاج يفرض بالضرورة التوجه نحو الزيادة النسبية للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي باعتبارها العمود الفقري لأي اقتصاد، ونقطة التكامل بين مختلف القطاعات الأخرى. ونميز في هذا الصدد بين صنفين من تنويع الإنتاج: التنوع الأفقي: ويقصد به خلق منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع، وهو ما يحمل دلالة الزيادة الكمية في السلع والمنتجات. والتنوع العمودي: ويتطلب إضافة مراحل إنتاجية جديدة لما هو موجود.
 - **تنويع الصادرات:** هي تلك الاستراتيجية الهادفة لزيادة وتطوير الصادرات من خلال تقديم حوافز مادية وعينية للمستثمرين، لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الخارجية.
- ومنه يمكن القول أن التنوع الاقتصادي هو تلك العملية المعقدة والتبادلية الرامية لتنويع الإنتاج وتنمية الصادرات (انظر المخطط 04).

المخطط 04: مخطط أشكال تنويع الاقتصاد



المصدر: من إعداد الباحثين

2. **دوافع التنوع وأهدافه:** يعتبر التنوع الاقتصادي حتمية لا بد منها خاصة بالنسبة للدول أحادية الاقتصاد ومرد ذلك لكون التنوع هو المدخل الأساس للحد من أخطار التجارة الخارجية، وذلك بتنويع الصادرات ما يجنب الوقوع في خطر تدبب عائداتها، كما أن السعي لتنويع الصادرات يعد دافعا لتنويع القاعدة الإنتاجية ومنه الرفع من مستويات النمو الاقتصادي الذي يعد المطلوب الأول لجميع الدول.

ويمكن الهدف من وراء اتباع سياسة التنوع الاقتصادي للدول أحادية الاقتصاد عموما وللدول البترولية على وجه

التحديد في:

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن البترول.
- التنمية الاقتصادية المتوازنة للبلاد.

- توسيع القاعدة الإنتاجية ومنه تطوير المنتجات الموجودة كانت سلعية أم خدمية، أو حتى خلق منتجات جديدة، وهو ما يساعد على مواجهة معاكسة إيرادات المورد الوحيد من جهة، وما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية وصولاً لتصديرها في مراحل لاحقة من جهة أخرى.
- تنويع الصادرات والتخلي التدريجي عن تصدير السلع التي تتميز أسعارها بمرونة شديدة.
- إحلال الواردات.
- الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.
- تكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة ومتكاملة قادرة على الاستجابة لجميع التغيرات المحلية والدولية.
- تحقيق الاستقرار للميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات.
- غير أن تجسيد كل تلك الأهداف وغيرها يتطلب الأخذ بخصائص كل بلد على حدة خاصة من حيث الإمكانيات التي يحوزها وقابلية الاستجابة لما تتطلبه عملية التنويع من تغيير، مع انتهاز الدولة لسياسة إنفاقيه رشيدة تكفل التنويع بداية من القطاعات مرتبة حسب أهميتها ومساهمتها في الاقتصاد ومدى استجابتها لمقتضيات التنويع حاضرا ومستقبلا.
- 3. أسباب فشل محاولات التنويع لبعض الدول أحادية الاقتصاد:** منذ سنين وملت وعديد بلدان العالم تسعى جاهدة لتنويع قاعدتها الاقتصادية، غير أن محاولات الكثير منها بما فيها الجزائر (الدول البترولية) باءت بالفشل لعديد الأسباب نجد في مقدمتها:

- الحفاظ على الصبغة الريعية في اقتصادها واعتمادها شبه الكلي على ما تزخر به من مواد أولية (نفطية)، رغم إقدامها على الاستثمار في القطاع الصناعي؛
- هشاشة البنى التحتية وبالتالي الغياب شبه الكلي لمتطلبات الاستثمار سيما المنتج منه؛
- عدم وجود تكامل بين مختلف فروع الاقتصاد وهو ما يخالف منطلق التنويع الاقتصادي؛
- ضعف المنافسة بين القطاعات المكونة للاقتصاد؛
- تبني الوجهة التنويعية موازاة مع الانتكاسات البترولية - بالنسبة للدول النفطية- وهو ما يحول دون تحقيق المرجو من ذلك؛

4. محددات التنويع الاقتصادي: مما لا شك فيه أن التنويع يلعب دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات التي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله. في هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع (خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع، 2006) وهي:²²

- **العوامل المادية:** الاستثمار ورأس المال البشري؛
- **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل.

رابعاً: مساهمة سياسة الإنفاق العام في إرساء معالم التنوع الاقتصادي

تعتبر سياسة الإنفاق العام أداة فعالة من أدوات السياسة المالية في يد الدول لتجسيد سياستها الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، ولتوجيه الاقتصاد بشكل خاص من خلال تحديد وترتيب الأولويات في الإنفاق العام، وقد تزايدت أهمية سياسة الإنفاق العام في حقبة تعالت فيها موجة التنوع الاقتصادي، لما تسهم به من تطوير للإنتاج وترقية للصادرات وللذات باعتبار المحوران الأساسيان للتنوع الاقتصادي، كما لا يخفى ما تسهم به هذه السياسة من تجسيد لمزايا التنوع.

1. مساهمة سياسة الإنفاق العام في تنوع الإنتاج: تقوم العملية الإنتاجية لأي دولة على عاملين أساسيين:²³

- **الطاقة الإنتاجية القومية:** أو ما يعرف بالعوامل المادية للإنتاج والتي تشمل الموارد الطبيعية، المادية، والبشرية للدولة.

- **الطلب الفعلي:** وينقسم إلى الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية.

وتتجلى مساهمة الإنفاق في تنوع الإنتاج من خلال ما تخلقه من أثر إيجابي على هذين العنصرين، وذلك من خلال الرفع من نسبة الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة بأقصى قدر ممكن، كما أن النفقات العامة تمثل جزءاً كبيراً من الطلب الكلي الفعلي، فتزيد بذلك أهميتها بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما يخلق أثراً مباشراً على حجم الإنتاج ونوعه.

ومن المعلوم أن النفقات العامة تخضع لعدة تقسيمات ولكل نوع منها دوره في تنوع الإنتاج الوطني، وسنستعرض

أبرزها فيما يلي:

1.1- النفقات الإنتاجية (الاستثمارية): تؤدي هذه النفقات إلى تكوين رؤوس الأموال العينية، والتي تعد من أهم العناصر الإنتاجية، كما تساهم في توفير هياكل البنى الأساسية (كالطرق، السكك الحديدية، ووسائل الاتصال)، والذات يعدان مطلباً أساسياً لتحقيق التنوع الاقتصادي.

فالاستثمار في البنى التحتية يعد حكراً على الدولة لما له من خصائص يعجز القطاع الخاص عن توفيرها، فأهم خواصه الثبات وهو ما لا نجده في رأس المال الخاص الذي يتحرك نحو الوجهة التي تحقق أكبر ربح، كما أنه غير قابل للتجزئة لارتفاع تكلفة الفصل بين رؤوس الأموال، وعدم قابلية هذه الاستثمارات للإحلال.²⁴

ونميز في هذا الصدد بين البنى التحتية الاقتصادية التي تعتبر دعامة مباشرة للعملية الاقتصادية والبنى التحتية الاجتماعية التي يسعى من خلالها لتقديم التعليم والصحة لأفراد المجتمع ومنه الرفع من الرفاه الاجتماعي لهم، ما يزيد في الطاقة الإنتاجية كما ونوعاً وماله من أثر على مستوى العمالة وكفاءتهم.

2.1. النفقات الاجتماعية: يساهم الإنفاق العام الاجتماعي في تجسيد التنوع الاقتصادي بشقه الإنتاجي سواء كان تحويلات اجتماعية عينية أو تحويلات اجتماعية نقدية.²⁵

فالتحويلات الاجتماعية العينية: تشمل ما خصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية كالصحة والتعليم، أي أنها تركز للرفع من تكوين رأس المال البشري، وهو ما يؤدي لزيادة الإنتاج وتطويره بطريقة مباشرة، أما التحويلات الاجتماعية النقدية: فتتصرف لما تقدمه الدولة من إعانات اجتماعية للطبقات الفقيرة لمواجهة حالات المرض أو الشيخوخة أو البطالة، وتؤدي هذه النفقات لإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع فتزيد بذلك القدرة الاستهلاكية لهذه الفئة بزيادة دخولها ما يرفع الطلب الفعلي، فيخلق بذلك زيادة في حجم الإنتاج ونوعه.

وبهذا يمكن اعتبار النفقات الاجتماعية بمثابة استثمارات في رأس المال البشري الذي يعتبر دعامة أساسية للتنوع

الاقتصادي لما يخلقه من زيادة وتنوع للإنتاج المحلي.

3.1. النفقات العسكرية: هناك جدل كبير حول هذا النوع من الإنفاق ومدى مساهمته في التنوع، رغم أنه يحوز حصة كبيرة من الإنفاق العام، إلا أن أقل ما يقال عنه أنه يسهم في تحويل بعض عناصر الإنتاج لإنتاج سلع جديدة ذات طابع خاص من جهة، كما أن الإنفاق على خدمات الدفاع والأمن يكفل تحقيق الاستقرار الذي يعد مطلباً أساسياً لتفعيل التنوع الاقتصادي عموماً من جهة أخرى.

2. دور سياسة الإنفاق العام في ترقية وتطوير الصادرات: إن التنوع الاقتصادي يتطلب حدوث تغيير كبير في بنية الصادرات، فالتنوع الإنتاجي لوحده غير كاف، إذ أن الاكتفاء بتحقيق هذا الأخير يدل على أن الاقتصاد يكيف نشاطاته الإنتاجية محلياً دون القدرة على المنافسة الدولية، وبهذا تقرر أهمية تحقيق التنوع في الصادرات بالتنوع الإنتاجي.²⁶ وتساهم سياسة الإنفاق العام في تحقيق هذا المطلب -تنوع الصادرات- من خلال الإنفاق الجبائي وما تقدمه من إعانات للمستثمرين كانوا محليين أم أجانب.

1.2. الإنفاق الجبائي (الامتيازات الجبائية): يعبر الإنفاق الجبائي عن برنامج حكومي يقوم على منح مساعدات مالية عن طريق إجراءات جبائية، عوض تقديمها في شكل نفقات عامة مباشرة. وتسعى الدولة من خلال تبنيها لهذه السياسة لتشجيع فئة معينة من المستثمرين لزيادة المعروض من منتجاتهم، بل وتطويرها وتنويعها من خلال تدنيه تكلفة الإنتاج بإعفائهم كلياً أو جزئياً من الضريبة، إضافة إلى أن مثل هذه الإجراءات تعتبر محفزاً على الاستثمارات الجديدة لما تخلفه من تراكمات رأسمالية تعمل الدولة على توجيهها بما تمنحه من امتيازات ضريبية، وهو ما يسهم في تنوع المنتجات الموجهة للتصدير بعيداً عن المحروقات.

2.2. الإعانات الموجهة للمستثمرين المحليين والأجانب: تسخر الدولة عديد الإمكانات المالية لدعم المستثمرين المحليين والأجانب في سبيل تنمية وتنويع صادراتها معتمدة في ذلك على ما تقدمه من:

- **إعانات التصدير:** وهي المساعدات التي تمنح بطريقة مباشرة لبعض المصدرين قصد مساعدتهم على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وهو ما من شأنه تنويع الصادرات.

- **الإعانات الموجهة للمؤسسات الخاصة:** وتشمل الإعانات التي تقدمها الدولة لعينة من المؤسسات الخاصة التي تنتج سلعا تصديرية، بغرض توسيع طاقتها الإنتاجية ومساعدتها على اكتساب المستلزمات الحديثة للإنتاج، وفي كل ذلك تشجيع للإنتاج المحلي وتطويره بما يزيد من قدرته على المنافسة دولياً.

- **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعد جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في مقدمة مرامي الدول لما له من أثر إيجابي على الصادرات، فتجند في سبيل ذلك عديد الإمكانات وفي مقدمتها الإعفاءات الضريبية، وإتاحة فرصة الاستثمار في القطاعات الحساسة. وقد فسحت الجزائر مثلاً مجالاً واسعاً للاستثمار الأجنبي الحائز على إعانات وتحفيزات ليشمل قطاعات: المحروقات، الصناعة وبشكل خاص: الميكانيك، الصناعة الغذائية، الصناعية الإلكترونية، القطاع الزراعي، قطاع الأشغال العمومية، كما لم يستثنى من ذلك قطاع الاتصالات.

إن السياسة الإنفاقية بهذا الشكل والمرتكزة أساساً على الإنفاق الجبائي وإعانات الاستثمار تسهم بدرجة كبيرة في زيادة وتطوير الطاقة الإنتاجية القومية، ما يصاحبه تنويع في الصادرات وهو ما يضمن بلوغ التنوع الاقتصادي.

3. مزايا التنوع الاقتصادي ودور سياسة الإنفاق العام في إرسائها: يعتبر التنوع الاقتصادي مطلباً أساسياً لجميع الدول بغض النظر عن مستويات تقدمها، وبشكل خاص أحادية المورد منها، لما يحوزه من مزايا تسهم سياسة الإنفاق العام في استغلالها بشكل أفضل. وهو ما سنستعرض أهمه في النقاط التالية:

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** فالتنوع الاقتصادي يزيد فرص الاستثمار ويقلل في ذات الوقت من مخاطرها، وينتأى ذلك بتوزيع الإنفاق وعدم تركيزه في مجال محدد، كما أن الدولة تمتلك من القدرة ما يمكنها من التحكم في اتجاهات الاستثمار الخاص بما تقدمه من إعانات أو إعفاءات ضريبية.

- **تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:** وذلك بتنويع مجالات الإنتاج فالتركيز على منتج واحد يرهن مسار الهيكل الإنتاجي به، فيجعله عرضة لجميع المخاطر التي تكتنف هذا المنتج. وهو ما يمكن تلافيه والحد منه من خلال السياسة المالية التي يتصدرها الإنفاق العام.
- **تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصة الصادرات:** بالتنويع الاقتصادي يجر لتنويع الصادرات ما من شأنه الحد من خطر تصدير منتج وحيد أو عدد محدد من المنتجات بانخفاض العائدات التصديرية نتيجة انخفاض أسعارها مثلاً. وتعمل سياسة الإنفاق على تجسيد هذا التنويع بتشجيع الاستثمار كان محلياً أم أجنبياً.
- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** فإن كانت عملية التنويع في حد ذاتها تفرض الاهتمام بالعنصر البشري كعامل فعالاً في العملية الإنتاجية، فإن سياسة الإنفاق العام تكفل تطويره وتنمية قدراته، بما تقدمه من استثمارات في هذا المجال (الصحة، التعليم، ...).
- **الرفع من مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** إن التنويع يحمل في مضمونه التخلي التدريجي عن التركيز سيما في القطاعات المتقلبة وهو ما يحمل في طياته زيادة في المكاسب المحققة. غير أن تجسيد هذا التنويع يتطلب توسعاً إنفاقياً تكفله الدولة بما لها من إمكانيات تعجز المالية الخاصة عن توليها.

4. عوامل نجاح التنويع الاقتصادي: إن نجاح عملية التنويع تقتضي الأخذ بمجموعة من المبادئ نوجزها في النقاط التالية:

- **حسن الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج والموارد الطبيعية:** أي أن عملية التنويع تنطلق من كفاءة استخدام ما أتيح من موارد محلية، فالدولة التي تمتلك ميزة تنافسية في عناصر الإنتاج (أراض خصبة، مياه، مناخ، ...). يتوجب عليها التوسع في القطاع الزراعي، ولمن تتوفر على عوامل الصناعة (مواد أولية، يد عاملة مؤهلة، ...) التوجه صناعياً ولعل أبرز وسيلة لتجسيد ذلك تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذات الشيء يقال عن الدول التي تمتلك مؤهلات للتنويع في مجال السياحة والخدمات، أما فيما يخص الدول النفطية فيمكنها تحقيق التنويع الاقتصادي بالتوسع في الصناعات البتروكيمياوية والصناعات المرتكزة على الطاقة كصناعة الحديد والصلب. غير أن ذلك لا يلغي إمكانية الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاج، وإن لم تكن هناك ميزة مسبقة وهو ما أثبتته تجربة كل من ماليزيا، المكسيك وأندونيسيا.²⁷
- **تبني سياسات ملائمة في فترات الرخاء خاصة عند الحديث عن سياسة الإنفاق العام،** حيث يتوجب توجيه الفوائض من العائدات للاستثمار في المجالات المنتجة.
- **انتقاء الوقت الملائم للانطلاق في التجسيد الفعلي لعملية التنويع** مراعات لما يستغرقه إثارها ودر عوائدها من فترات طويلة، وما تتطلبه من إمكانيات مادية ومالية، باعتبار أن التنويع عملية معقدة يتطلب إنجازها توفير بيئة مستقرة.
- **تقديم حوافز لتشجيع المؤسسات على تطوير وتنويع منتجاتها بما يساعد في تنمية الصادرات،** بالإضافة لحثها على الاستثمار في التدريب لضمان كفاءة العمالة.
- **تشجيع الاستثمار الأجنبي لما يقدمه من مزايا سيما في نقل التكنولوجيا الحديثة.**

خامساً: تجربة الإمارات المتحد العربية في التنويع الاقتصادي

تأسست دولة الإمارات المتحدة²⁸ في 02 ديسمبر 1971، على يد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وهي دولة اتحادية دستورية تتألف من سبع إمارات وهي أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة والفجيرة. وتغطي الصحراء أربعة أخماس مساحة دولة الإمارات. تبلغ مساحتها 83.600 كلم مربع. (أكبر قليلاً من اسكتلندا)؛ تشكل أبو ظبي ما قارب 87% من إجمالي مساحة الدولة. يحدها من الشمال الخليج العربي، ومن الشرق خليج عمان وسلطنة عمان ومن الجنوب المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومن الغرب قطر والمملكة العربية السعودية. 8.19 مليون نسمة، 16.5%.

من المواطنين الإماراتيين كما يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة 93%. (المكتب الوطني للإحصاء، الإمارات العربية المتحدة، 2010).

شكل اكتشاف النفط في منطقة الخليج عموماً نقطة تحوّل كبرى في تاريخها، فقد كان اقتصاد دولة الإمارات يعتمد في بادئ الأمر على الزراعة في الواحات، وصيد السمك وتجارة التمور واللؤلؤ. ولقد بدأت حكاية النفط في الإمارات عام 1936، عندما حصلت شركة نفط العراق على حق التنقيب عن النفط في إمارة أبوظبي تحت مسمى شركة الساحل المتصالح. ليتم اكتشاف أول حقل نفطي عام 1958، وكانت أول شحنة من المناطق البحرية في أبوظبي بجزيرة داس في شهر يونيو عام 1962، ومن ثم تبعتها الاكتشافات.²⁹

1. الخطوط العريضة لاستراتيجية التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة: تشير غالبية التقارير والدراسات حول التنوع الاقتصادي للدول النفطية، إلى نجاح سياسة التنوع الاقتصادي التي انتهجتها الإمارات على مدى السنوات الماضية، حيث نجحت في خلق اقتصاد قوي ومتنوع ساهمت في تجاوز التحديات المختلفة التي مرّ بها الاقتصاد الإماراتي ومنها تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وكذلك في ظل الانخفاض الواضح لأسعار النفط، وما يمثله ذلك للاقتصاديات النفطية.

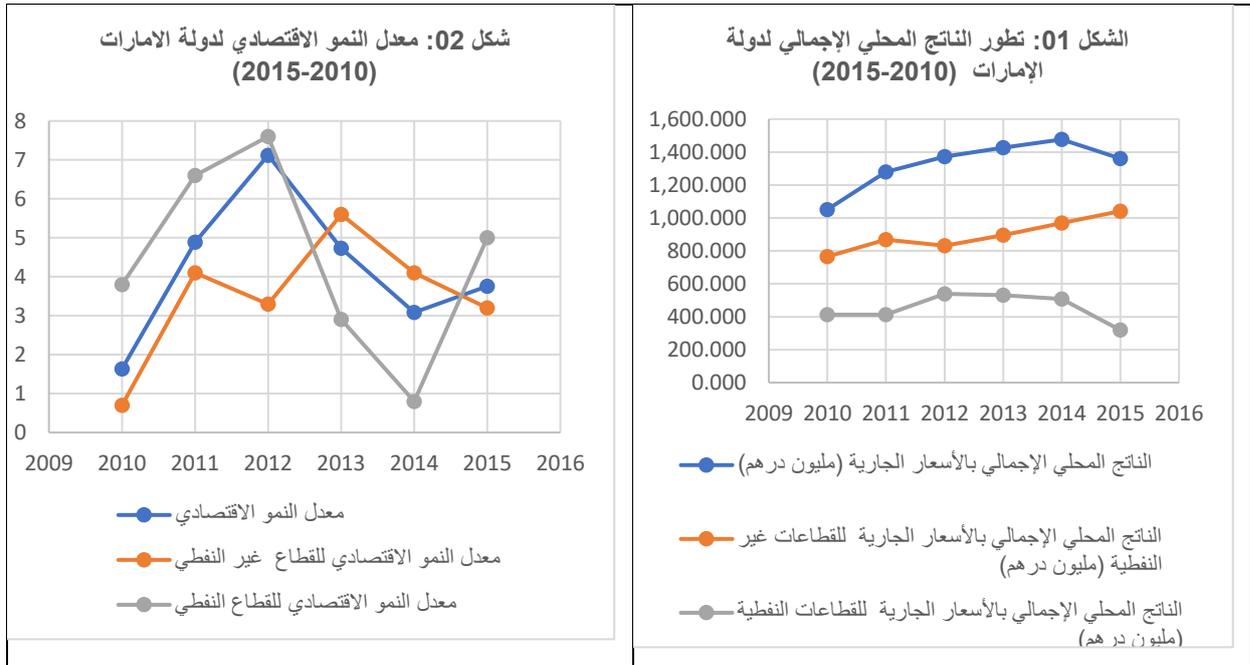
حرصت الإمارات العربية المتحدة على التطوير المستمر لاقتصادها، من خلال اتباع استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنوع الاقتصادي باعتمادها على:

- إعطاء الأولوية للتعليم، من خلال الإنفاق العام على الرأسمال البشري؛
- زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق والأنفاق والمباني الاتحادية، ومشروع القطر الاتحادي، والمبادرات الاتحادية الأخرى في إمارات عجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة والتي صُممت لضمان تمتع تلك الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في إمارتي أبوظبي ودبي؛³⁰
- توجيه الإنفاق الاستثماري العام لتفعيل القطاعات غير النفطية الأخرى وبناء ميزات تنافسية بعيدة المدى لاسيما في قطاع: الصناعات التحويلية، والطيران، والسياحة، والمصارف، والتجارة والعقارات، والخدمات والطاقة البديلة.
- اعتماد سياسة جبائية مشجعة للاستثمار الخاص.

ولنجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة رافقتها على مر الزمن بجملة من السياسات الداعمة³¹، مثل:

- انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الخارجية، حيث تم تصنيف الإمارات في المرتبة الـ13 عالمياً، والأولى شرقاً وأسطياً بين الجهات الواعدة للمستثمرين خلال الفترة من 2013 حتى 2015؛
- إرساء منظومة قانونية اقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال؛
- اعتماد سياسة نقدية تدعم استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأميركي، وسهولة تحويلها، مع عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح أو رأس المال؛
- إقامة مناطق حرة ومناطق اقتصادية متخصصة، وما تمنحه من مزايا؛
- ربط دولة الإمارات بعلاقات وثيقة الصلة مع جمعيات ورابطات تجارية وذلك لدعم مركزها الذي يتبنى اقتصاد حر ومفتوح ولاعب في التجارة الدولية والتنافسية.

2. أهم مؤشرات التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة: على الرغم من التراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية عام 2015 بنسبة تقدر بـ 47% (من 110 دولار أمريكي للبرميل عام 2014 إلى 52.4 دولار أمريكي للبرميل عام 2015)، واصل الاقتصاد الإماراتي نموه بمعدل 3.8% (حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي مبلغ 1359.9 مليار درهم بالأسعار الجارية)، أما النمو في القطاعات غير النفطية فقد انخفض من 4.1% في عام 2014، ليصل إلى 3.2% في عام 2015 (انظر الشكلين 01 و 02). ومن ثمة يمكن القول إن حجم الناتج المحلي الإجمالي تضاعف لدولة الإمارات العربية أكثر من 209 مرة مثلاً خلال الـ 43 سنة من عمر الاتحاد، إذ بلغ حوالي 6.5 مليار درهم في عام 1971³²، ليصل إلى 1359.9 مليار درهم في العام 2015.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2016م، التقرير الإحصائي السنوي 2015. (الموقع:

http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Lists/D_Publications/Attachments/313/Annual%20Statistical%20Report%202015.pdf)

- معطيات صندوق النقد الدولي.

أما من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهرت البيانات أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بحوالي 23.7%، كما ساهمت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بـ 12.8%، ونشاط العقارات وخدمات الأعمال كل بحوالي 13.3%، أما مساهمة أنشطة الإنشاءات بلغت 10.8%، وأنشطة الصناعات التحويلية، فقد بلغت 9% (انظر الشكل 04).

شكل رقم 3: مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
2015-2014

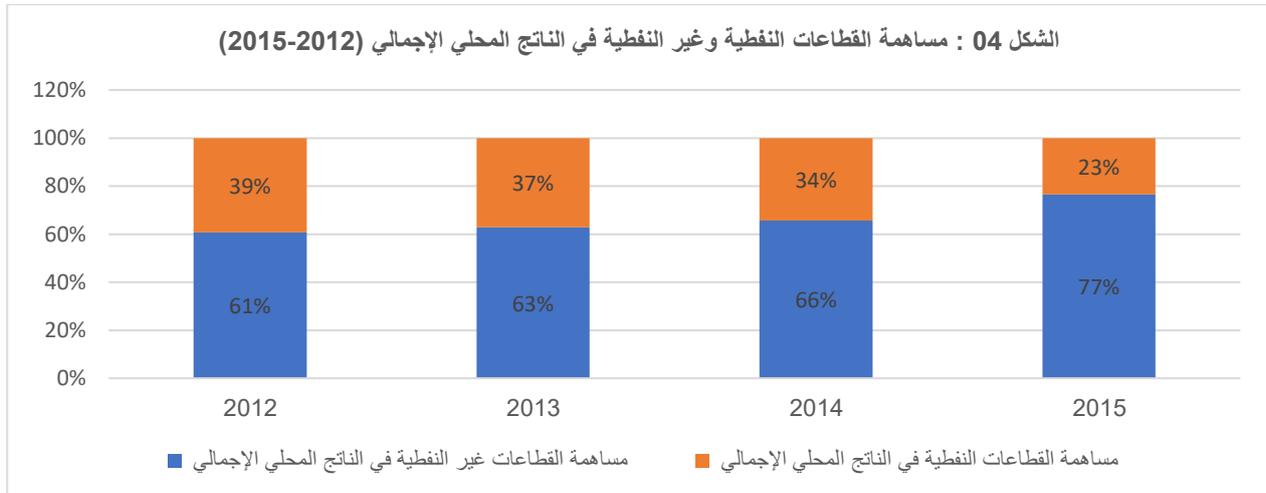


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الهيئة الاتحادية للإحصاء والإحصاء، 2016م، التقرير الإحصائي السنوي 2015. (الموقع:

http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Lists/D_Publications/Attachments/313/Annual%20Statistical%20Report%202015.pdf

وعموما يمكن القول أن سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات قد نجحت، فعند تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 كانت عائدات النفط تشكل 90% من الناتج المحلي الإجمالي، لتنتقل هذه النسبة في النصف الثاني من السبعينات وحتى أوائل الثمانينات، إلى 51% من الناتج المحلي، وفي منتصف الثمانينات كان المتوسط نحو 40%، ومن 2000 إلى 2014 شكل النفط 34% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض إلى 23% عام 2015، وبالتالي أصبح القطاع غير النفطي يمثل ما نسبته 77%³³.

الشكل 04 : مساهمة القطاعات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (2015-2012)

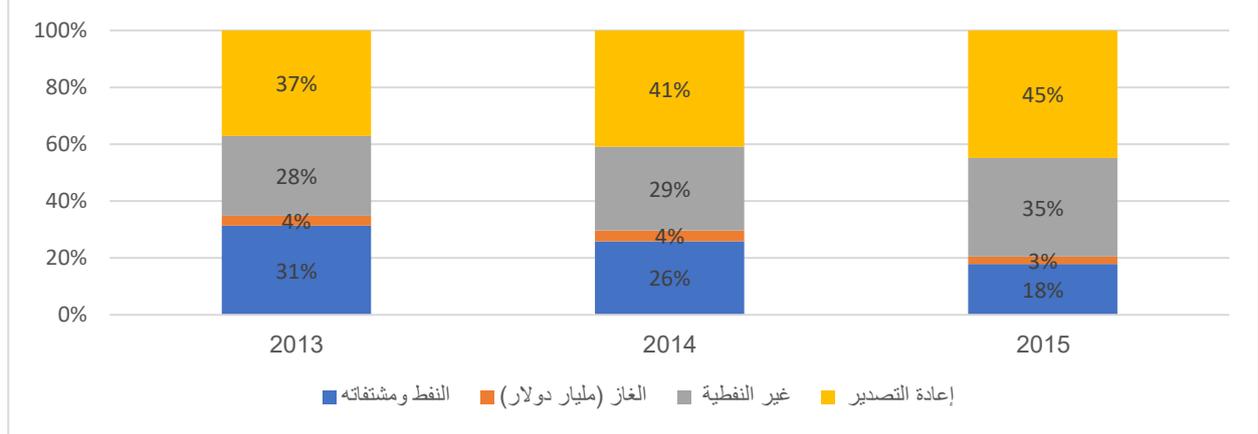


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الهيئة الاتحادية للإحصاء والإحصاء، 2016م، التقرير الإحصائي السنوي 2015. (الموقع:

http://fcsa.gov.ae/ar-ae/Lists/D_Publications/Attachments/313/Annual%20Statistical%20Report%202015.pdf

فيما يخص مؤشرات التجارة الخارجية لدولة الإمارات، يمكن القول أن هيكل صادراتها يتميز بالتنوع الكبير، وعدم تركزه في المنتجات النفطية فقط كباقي الدول النفطية الأخرى، ففي عام 2015 بلغت صادرات دولة الإمارات 300.5 مليار دولار تتوزع ما بين إعادة التصدير بنسبة 45%، والسلع والمنتجات غير النفطية بنسبة 35%، ثم المنتجات النفطية بنسبة 18% وأخيرا الغاز بنسبة 3% (انظر الشكل 05). كما وصل الميزان التجاري تسجيل رصيда إيجابيا قدر بمبلغ 76.6 مليار دولار.

شكل 05: هيكل صادرات دولة الإمارات (2013-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي.

وأكد خبراء ومختصون ذلك، إذ أن الأداء القوي لاقتصاد الإمارات خلال عام 2015، جاء مدفوعاً بتنامي قطاعات التجارة الخارجية، والسياحة، والعقار، والخدمات المالية، والاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات كافة، لافتين إلى أن المؤشرات الاقتصادية تؤكد نجاح سياسة الإمارات في التوجه للتنوع الاقتصادي واستباقية الدولة في التعامل مع التغيرات الاقتصادية واعتماد تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي. وقد احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى على دول مجلس التعاون الخليجي بنتيجة 0.57 (57 بالمئة). وتوقفت على استراليا وروسيا وهي قريبة من المتوسط العالمي 0.58 (58 بالمئة)، ويتكون مؤشر التنوع الاقتصادي من: التصدير، حصة القطاع غير النفطي، وإنفاق القطاع العام.³⁴

أما فيما يخص سياسة الإنفاق العام، فتؤكد تقارير اقتصادية دولية (تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) أن الإمارات استخدمت ثروتها النفطية في تحديث البنية التحتية (وتخطط الإمارات العربية المتحدة لإنفاق 230 بليون درهم (63.1 مليار دولار أمريكي على تحسينات كبرى في البنية التحتية في أرجاء البلاد، منها شبكات الطرق والمباني الاتحادية).³⁵، وتوفير فرص العمل، وتحسين المؤشرات الاجتماعية، مع المحافظة على تراكم الاحتياطيات المالية بمستويات مريحة تكفي لتخفيف آثار أسعار النفط المنخفضة، مشيرة أيضاً إلى أن الإمارات تعد من بين أكثر الدول المصدرة للنفط استثماراً لفوائدها النفطية في الاقتصاد غير النفطي.

وأخيراً، ووفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2015، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، والذي يقيس تنافسية الدول عبر أربعة محاور رئيسية وهي: الأداء الاقتصادي، والكفاءة الحكومية، وفعالية بيئة الأعمال، والبنية التحتية. وبناءً على ذلك، احتلت الإمارات المركز الأول إقليمياً للعام الثالث على التوالي في التنافسية العالمية بالمقارنة مع دول المنطقة، كما صنفت في المركز الثاني عشر عالمياً. وحافظت الدولة على المرتبة الأولى عالمياً، في مؤشر السياسات المالية العامة، وجودة البنية التحتية، والنقل الجوي الذي يأتي ضمن المحاور الفرعية للتنافسية والذي يعبر عن استثمارات الدولة الضخمة والمستمرة لتطوير المطارات وأساطيل الناقلات الجوية الوطنية، وقطاع السفر ككل.³⁶

خاتمة:

يعد التنوع الاقتصادي واحدة من أكبر المعضلات التي تواجهها الاقتصاديات عالمياً، فسعت في سبيل تحقيقه وتجسيده واقعياً بتجديد كل الإمكانيات المتاحة لها، مرتكزة في ذلك على سياسة الإنفاق العام لما تسهم به من تنوع إنتاجي من خلال الإنفاق الاستثماري والاجتماعي من جهة، وترقيّة وتنويع للصادرات بما توفره هذه السياسة من مزايا جبائية وإعانات إنتاجية تستهدف المستثمرين المحليين والأجانب من جهة أخرى.

وبناء عليه تم التوصل لعدة نتائج كان أهمها:

- يعتبر التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية للاقتصاديات وحيدة المورد، غير أن إنجاحها يتطلب الالتزام بجملة من المبادئ نجد في مقدمتها توفير المناخ المناسب المتمسك بالاستقرار.
- إن التنوع الإنتاجي وتنوع الصادرات هما أساسا عملية التنوع الاقتصادي.
- يتطلب رفع كفاءة الإنتاج وتنويع الاستثمار في مختلف القطاعات وتقليص تكاليف الإنتاج وهو ما يجبر حتما لتنوع الصادرات وترقيتها.
- تعتبر سياسة الإنفاق العام أداة استراتيجية في يد الدولة لإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي والخارجي.
- التنوع الاقتصادي عزز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأكثر من ذلك فقد انعكس انخفاض أسعار النفط إيجاباً على القطاعات غير النفطية بزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتراجع أسعار النقل، والمواد الخام، وتوفر البنية التحتية المتطورة، والخطط الاستراتيجية، وسياسة الإنفاق الحكومي الذي يقود عمليات التنمية، فضلاً عن الصناعات الاستراتيجية الرئيسية التي أصبحت مساهم رئيسي في الاقتصاد الوطني.
- بفضل التنوع الاقتصادي انتقل اعتماد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة على النفط خلال الفترة (1971-2015) من 90% إلى أقل من 30% فقط، هذا ما جعل الإمارات تطمح إلى أن يصبح القطاع غير النفطي يساهم بحدود 80% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020.

المراجع والهوامش

1. فليح حسين خلف، المالية، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008، ص89.
2. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة للنشر، مصر، 2000، ص27.
3. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص122.
4. حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص11.
5. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، 2000، ص378.
6. Anwer Shah, public expenditure analysis –public sector governance and accountability series, the international bank for reconstruction and development, library of congress cataloging-in publication data, 2005, p17.
7. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص10.
8. محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص54.
9. المادتين 24-35 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية.
10. محمد بن عزة، " ترشيد سياسة الإنفاق باتباع منهج الإنضباط بالأهداف – دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 201-2015، ص. 42.
11. محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص23.
12. محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، 2013، المعهد الوطني لإدارة العامة، ص. 10.
13. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص. 431.
14. فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2008، ص33.
15. Benoît Rigaud et autres, Politiques publiques - La politique économique québécoise entrelibéralisme et coordination, Bibliothèque et Archives Canada, 2008, p06.
16. حمد بوعزة، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 6-10.
17. للتوسع انظر: دهان محمد، الاستثمار التعليمي الرأسمال البشري مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة منوري قسنطينة، السنة الجامعية 2009-2010، ص. ص. 239-254.
- محمد بوعزى، مرجع سبق ذكره ص.ص. 144-153.
18. حامد عبد الحسين الجبوري، " التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية"، شبكة النبا المعلوماتية، سبتمبر 2016، الموقع: (<http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989>)، (تم الاطلاع عليه يوم 2017/03/15)
19. طبايبية سليمة، رباعي العلمي، التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس-سطيف، ص3.
20. حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سبق ذكره.

21. شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص63.
22. المعهد العربي للتخطيط، 2014، "التعريف بمفهوم التنوع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته"، الكويت، (http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pdf)، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/28.
23. علي سيف علي المزروعى، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي -دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص621.
24. Jose de Silva costa, the productive role of public infrastructure –A critical review of recent literature, the European regional science association, 38th congress, Vienna, 1998, p3.
25. علي سيف علي المزروعى، مرجع سابق، ص621.
26. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف-دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص183-184.
27. نشرة صندوق النقد الدولي، 23 سبتمبر 2014، ص2.
28. عن دولة الإمارات، الموقع الرسمي لدولة الامارات العربية المتحدة،
29. الإمارات اليوم، "النفط نقطة تحوّل في تاريخ الإمارات"، (<http://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2015-08-09-1.809802>)، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/28.
30. الاقتصاد، الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة/ (<http://government.ae/ar/web/guest/economy>) اطلع عليه بتاريخ 2017/03/28.
31. الاقتصاد، الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة/ (<http://government.ae/ar/web/guest/economy>) اطلع عليه بتاريخ 2017/03/28.
32. الاقتصاد، الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة/ (<http://government.ae/ar/web/guest/economy>) اطلع عليه بتاريخ 2017/03/28.
33. انظر: - معاوية العوض، "الإمارات تواكب المتغيرات الاقتصادية بالاستعداد لمرحلة ما بعد النفط"، (<http://www.alkhaleej.ae/economics/page/08ab6694-2141-48b3-830c-661bc290da23#>)، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/28.
- الاقتصاد، الموقع الرسمي لدولة الامارات العربية المتحدة/ (<http://government.ae/ar/web/guest/economy>) اطلع عليه بتاريخ 2017/03/28.
34. بوابة العين الإخبارية، إنفوجراف.. الإمارات الأولى خليجيا في مؤشر التنوع الاقتصادي، الاثنين 17.10.2016 03:53 مساء بتوقيت ابوظبي، (الموقع: <https://al-ain.com/article/first-gulf-uae-economic-diversification-index>)، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/29.
35. انظر موقع (UEA intract) (<http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html#2>)، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/29.
36. الاقتصاد، الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة/ (<http://government.ae/ar/web/guest/economy>) اطلع عليه بتاريخ 2017/03/28.